# الاصلاحات الاقتصادية فى الصين

فاخر عبد الستار حيدر*

## تقديم

لابد من الإشارة فى البداية إلى أن تجربة الصين الاقتصادية لاتمثل نموذجاً براقاً فى مجال التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، كتجربة اليابان مثلاً، بالنسبة للعديد من البلدان النامية . إلا أن اختيارنا لدراسة تجربة الإصلاح الاقتصادى فى هذا البلد قد جاء لأسباب عديدة منها :

١- استطاعت الصين أن تبعد شبح المجاعة عن سكانها البالغ عددهم نحو ١,٢ مليار نسمة. بمعنى أن التجربة الصينية استطاعت لوحدها أن تقوم بإطعام (٦/١) سدس سكان العالم وهذا إنجاز مهم بحد ذاته، فى حين نرى العديد من البلدان النامية تعانى من المجاعة والأوبئة رغم ضآلة حجم السكان فيها. وإذا كان صحيحاً أن الصين لم تقدم لشعبها الكافيار والشمبانيا على موائدهم إلا أنها حققت لهم على الأقل الأمن الغذائى وهو الهدف الذى مازالت تسعى لتحقيقه العديد من البلدان النامية.

٢- استطاعت الصين، بنهجها الاشتراكى، أن تحقق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة هى الأعلى بين دول العالم المختلفة فى الوقت الذى انهارت فيه تجارب غيرها من الدول الاشتراكية الواحدة تلو الأخرى.

٣- استطاعت الصين آن تبقى نفسها بعيدة، إلى حد كبير، عن الأزمة الاقتصادية التى

* أ. د.فاخر عبد الستارحيدر : قسم الاقتصاد - جامعة الفاتح - الجماهيرية العربية الليبية.

عصفت بدول جنوب شرق آسيا وماترتب عليها من اضطرابات سياسية واجتماعية. وأكدت الصين هذا الأمر عندما نشرت وسائل الإعلام الحكومية بأن الصين ستحافظ على معدل نمو اقتصادى يتراوح بين ٨-١٠٪ لعام ١٩٩٨ فى حين توقع صندوق النقد الدولى بأن معدلات النمو الاقتصادى فى تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا والفلبين ستكون بحدود ١,٧٪ بدلاً من التوقعات السابقة والتى كانت بحدود ٥,٤٪ لعام١٩٩٨[١].

٤- وأخيراً، تقدم التجربة الصينية لبلداننا العربية درساً مهماً فى مجال التنمية الاقتصادية وكيفية مواجهة العولمة والتطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، درساً يمكن الاستفادة منه وخاصة أن هناك العديد من السمات المشتركة دون أن يعنى ذلك استنساخ التجربة الصينية بكل تفاصيلها المعقدة. وإذا كان الاقتصادى Gershenkron قد أشار إلى مفهوم " مزايا التخلف" Advantages of Backwardness والذى يقصد فيه بأن الدول المتخلفة تمتلك ميزة الاستفادة من الإنجازات العلمية والتكنولوجية والأساليب المختلفة فى إدارة الاقتصاد بأقل وقت وأدنى كلفة مقارنة بالتضحيات التى تحملتها البلدان الغربية. كما وأن البلدان النامية يمكنها الاستفادة من تجارب بعضها أيضا وهو ما نطمع إلى تحقيقه فى هذه الدراسة.

## أولاً: الاستقرار السياسى والإصلاح الاقتصادى فى الصين

بعد ثلاثة عقود من إعلان جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وتطبيق المنهج الاشتراكى، برؤية صينية، فى إدارة دفة الاقتصاد القومى والتى كان من أبرز معالمها سياسة الاكتفاء الذاتى وتخصيص الموارد مركزياً، شعر القادة الصينيون فى نهاية عقد السبعينيات بضرورة التغيير والقيام بإصلاح الاقتصاد الذى عانى العديد من المصاعب والمشاكل بسبب السياسات السابقة وخاصة فى مرحلة الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٦٩). وبالرغم من التزام الصين بالاستمرار فى سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلا أنها أسرعت فى تطبيق سياسة الانفتاح على بقية العالم واصلاح هيكل الاقتصاد الصينى فى إطار هذه الإصلاحات والتى بدأت بانعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى أواخر عام ١٩٧٨ واستلام دينج هتسياوبنج Ding Xiaoping قيادة الحزب حيث بدأت الصين بالتخفيف من مركزية القرارات الاقتصادية والسماح لقوى السوق أن تأخذ دوراً أكبر فى تحديد أسعار السلع والخدمات كذلك سمحت للقطاع الخاص بدور أكبر فى الحياة الاقتصادية فى الصين[٢].

وعلى عكس الاتحاد السوفيتى السابق والبلدان الاشتراكية الأخرى فى شرق أوروبا والتى اعتمدت على منهج القفزة الكبرى Big Bang فى التنمية الاقتصادية شرعت الصين بخطوات تدريجية تضمنت بعض التجارب والمحاولات فى قطاعات ومناطق مختارة من البلاد الشاسعة، إلا أنه بمرور الوقت واجه هذا المنهج الجزئى والبطىء فى الإصلاح المزيد من المعارضة الأمر الذى دفع بالقادة الصينيين إلى التفكير جدياً بإجراء الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع.

ومن الجدير بالذكر أن الإصلاحات الاقتصادية فى الصين بدأت قبل الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا إضافة إلى أنها بدأت فى وضع اقتصادى مختلف مقارنة بهذه الدول. وفى دراسة لكل من (Sachs & Woo, 1994) أشار الباحثان إلى خصوصية تجربة الإصلاح الاقتصادى فى الصين واختلافها عن تجربة البلدان الاشتراكية الأخرى حيث إن الصين بدأت فى الإصلاحات من اقتصاد يهيمن عليه القطاع الزراعى أو بعبارة أخرى اقتصاد زراعى يواجه المشاكل التقليدية للتنمية الاقتصادية على عكس اقتصادات دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتى بدأت فى اقتصاد صناعى يواجه مشاكل تكييف هيكل الاقتصاد إضافة إلى ذلك بدأت الصين من وضع لم تكن مثقلة فيه بالديون الخارجية كما هو الحال فى الدول الاشتراكية الأخرى[٣].

من جهة أخرى تشبه تجربة الإصلاح الاقتصادى فى الصين، إلى حد ما، بعض التجارب التنموية فى شرق آسيا وبدرجة أكبر مقارنة بالدول الاشتراكية التى سبق ذكرها. فكما ذكرنا اعتمدت الصين على أسلوب التدرج البطىء فى إجراء الإصلاحات الاقتصادية وخاصة فى القطاع المالى كما هو الحال فى دول شرق آسيا. فاليابان وكوريا، على سبيل المثال ، احتفظت بالسيطرة الشديدة على القطاع المالى لفترة طويلة والتى اتخذت أشكالاً عديدة منها التأثير على أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان المصرفى نحو قطاعات معينة . وهكذا تأثرت الصين بجيرانها الرأسماليين أكثر من تأثرها برفاقها الأيديولوجيين البعيدين عنها جغرافياً. لهذا يبدو أن حقائق الجغرافيا بالنسبة للصين غلبت حقائق الأيديولوجية الماركسية .

وقبل البدء بدراسة الإصلاحات الاقتصادية والمراحل التى مرت بها لابد من الإشارة إلى المناخ السياسى الذى رافق تدشين هذه الإصلاحات. فقد بدأت الإصلاحات فى عام ١٩٧٨ فى وقت كانت الصين تعيش فيه أزمة سياسية كبيرة بعد وفاة ماوتسى تونج وتجربة " عصابة الأربعة" فى السلطة والنفوذ قبل ائتلاف قوى التحديث والعناصر الشابة فى قيادة الحزب الشيوعى الصينى. فبعد وفاة

ماوتسى تونج استلم خليفته المعين هو اكو فينج Hue Cuofeng المؤيد لخط ماوتسى تونج السلطة، إلا أن الحزب بدأ يركز جهوده فى إصلاح النظام السياسى وإنعاش الاقتصاد والابتعاد عن السياسات الاقتصادية التى بدأت منذ بداية الخمسينات التى كانت تركز على مبدأ مركزية التخطيط والخطط الاقتصادية التى ركزت على مزيد من الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة والاعتماد الشديد على الواردات فى معدات رأس المال. إلا أن هذه السياسات أجهضت بعد مرور سنتين بسبب المصاعب الخطيرة التى واجهت ميزان المدفوعات جراء الطفرة الكبيرة فى حجم الواردات.

إلا أن استلام دينج هتسياوبنج زمام السلطة فى الصين عام ١٩٧٩ كان بمثابة القطيعة مع ارث الثورة الثقافية التى ألقت بظلالها على كافة نواحى الحياة فى الصين ومنها الاقتصاد. وبدأت الحاجة إلى إجراء الإصلاح الاقتصادى كما ذكرنا. ولكن بالرغم من الاتفاق العام حول هذا الهدف إلا أنه لم يكن هناك إجماع حول شرعية وطبيعة هذا الإصلاح وخاصة فيما يتعلق بدور السوق مقارنة بدور التخطيط. فالمحافظون كانوا يرغبون فى الإبقاء على الدور المهيمن للتخطيط المركزى فى عملية الإصلاح الاقتصادى فى حين أشارت العناصر الراديكالية إلى ضرورة التراجع عن هذا المبدأ. وبالرغم من مرور عدة سنوات على بداية الإصلاحات إلا أن الجدل الأيديولوجى لم يحسم إلا فى عام ١٩٩٢ عندما تبنى الحزب وجهات نظر الزعيم الصينى دينج هتسياوينج حيث برزت الدعوة إلى إقامة مايسمى باقتصاد السوق الاشتراكية Socialist-Market Economy . ويعتبر أوسكار لانج من أبرز الاقتصاديين الاشتراكيين ومن أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح حيث أدخل نظاما عن اقتصاد السوق الاشتراكية تقوم فيه المنشآت المملوكه ملكية عامة بالتنافس فى الاسواق باستخدام اسعار تعكس التكاليف الحقيقية.

مما تقدم نلاحظ أن عملية الشروع بالتنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادى تتطلب نوعاً من الاستقرار السياسى وإجماعا شعبياً على تحقيق هذا الهدف. بحيث تكون هناك نظرة شبه موحدة إزاء هذه الخطوة.

## ثانياً: المراحل التاريخية لتطور الإصلاح الاقتصادى فى الصين

شرعت الصين بإجراء الإصلاحات فى نهاية عقد السبعينات فى الوقت الذى كان فيه ٧٠٪ من السكان يعيشون ويعملون فى الريف الذى كان يتسم بانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الفقر فى ظل

اقتصاد مغلق ومخطط مركزياً. وقد مرت عملية الإصلاح الاقتصادى بالمراحل التاريخية التالية[٤]:

**٢-١ المرحلة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٤)**

وتسمى أيضا بمرحلة الإصلاح الريفى والزراعى، حيث بدأت الصين بالإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى فى أواخر عقد السبعينات وفى أعقاب الثورة الثقافية والقفزة الكبرى إلى الأمام Great Leap Forward ومن أبرز سمات هذه المرحلة:

١- إيجار الأرض إلى الفلاحين تحت مسئولية رب الأسرة.

٢- وضع أسعار تشجيعية للحبوب والمحاصيل المهمة الأخرى.

٣- إعطاء دور أكبر لقوى السوق والتخفيف من مركزية القرارات الإدارية التى تمس مصالح المزارعين.

وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة الإنتاج الزراعى والإنتاجية معاً، وكلاهما اقترن بزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار. من جهة أخرى أدت هذه الإصلاحات إلى تحرير جزء كبير من قوة العمل الزراعية لكى تعمل فى الصناعات الريفية البازغة خاصة فى المدن الصغيرة وهو أمر سندرسه لاحقاً.

أما فى القطاع الصناعى فقد اتخذت عملية الإصلاح الخطوات التالية:

أ - العمل بمبدأ نظام الحوافز التشجيعية.

ب - السماح للمنشآت الصناعية بالاحتفاظ بمخصصات الإهلاك .

ج - السماح بالاحتفاظ بجزء من أرباح المنشأة لغرض المساهمة فى التطوير وتقديم المزيد من الخدمات للعاملين.

د - اتخاذ عدة خطوات تدريجية من أجل التخفيف من حدة التخطيط المركزى فى المنشآت الصناعية الحكومية.

هـ - ربط الأجور والحوافز بالأداء الاقتصادى للعاملين وتعزيز العلاقة بين الأجور والإنتاجية.

كذلك شملت الإصلاحات مجالات أخرى منها الانفتاح على العالم الخارجى بالرغم من أنها لم تك بنفس مستوى الإصلاحات التى جرت فى القطاع الزراعى. فقد تم إنشاء بعض المناطق

الاقتصادية المفتوحة Open Economic Zones فى المناطق الساحلية الشرقية من البلاد كمراكز استقطاب للاستثمار الأجنبى وتعزيز الصادرات الصينية ومن جهة أخرى استخدمت هذه المناطق كمختبرات للإصلاحات الاقتصادية الجزئية تختبر فيها قبل تطبيقها على نطاق واسع فى المناطق الأخرى من البلاد[٥].

وفى الحقيقة كانت المناطق الاقتصادية المفتوحة محدودة العدد فى البداية إلا أنها بدأت بالانتشار فى وقت لاحق، والسمتان الرئيسيتان اللتان ميزتا هذه المناطق عن بقية المناطق الاقتصادية الأخرى فى أنحاء البلاد هى[٦]:

أ - تمتع هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الإدارى فى مجالات التسعير والضرائب والإسكان وسياسة التوظيف وأصبحت قرارات الاستثمار تتحدد محلياً وليس من قبل السلطة المركزية.

ب - تقدم هذه المناطق حوافز اقتصادية كبيرة للمستثمرين لانجدها فى المناطق الأخرى مثل انخفاض الضرائب على إيرادات الشركات إضافة إلى إعفاءات ضريبية وخاصة للمؤسسات الممولة من الخارج والتى تصل إلى فترة ٥ سنوات تبعاً لحجم المبالغ المستثمرة وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة وفترة استمرار المشروع المعنى.

ولبيان أهمية هذه المناطق نلاحظ بأنها استأثرت بنسبة ٥٢٪ من إجمالى الاستثمارات المتحققة وساهمت بأكثر من نصف إجمالى الصادرات فى الصين.

### ٢-٢ المرحلة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٨)

وعنوان هذه المرحلة توسيع نطاق الإصلاحات .Broadening of the Reforms فبعد النجاح الذى أعقب الإصلاحات الأولية فى القطاع الزراعى سعت السلطات الصينية إلى تبنى مجموعة واسعة من الإجراءات لفرض إصلاح القطاعات الصناعية والتخفيف من حدة التخطيط المركزى فيها وتضمنت بعض الإجراءات منها[٧]:

أ - منح المنشآت الصناعية المزيد من الاستقلالية فى تحديد الإنتاج والاستخدام.

ب - البدء بالعمل بنظام الضرائب الخاصة بالمنشآت والسماح لها بالاحتفاظ بجزء من الأرباح بدلاً من تحويلها بالكامل إلى الميزانية العامة للدولة.

جـ - إصلاح نظام الاستثمار لغرض تشجيع الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل المشاريع بدلاً

من الاعتماد على الدولة كما كان الحال فى السابق.

د - تعديل نظام تقسيم العوائد بين الحكومات الإقليمية والسلطة المركزية بحيث يسمح للأولى بالاحتفاظ بجزء أكبر من الأرباح.

هـ - إقامة ١٤ مدينة على الساحل الشرقى وفتحها أمام الاستثمار الأجنبى وتشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية لها.

أما فى مجال التجارة والصرف الأجنبي فقد اتخذت عدة خطوات كان من أبرزها إنشاء مراكز للمقاصة لتبادل العملات الأجنبية المحتفظ بها فى مثل المنشآت والشركات الصينية والتى سمحت لها الإصلاحات الاقتصادية بالاحتفاظ بها والتى يتمثل جزء من عوائدها بالعملات الصعبة ،من جراء التصدير إلى الخارج.

وتتقاسم الحكومة المركزية مع حكومات المقاطعات الحقوق فى محصلات النقد الأجنبي الناجمة عن الصادرات. فعلى المستوى القطاعى كان توزيع حقوق الاحتفاظ بالعملات الصعبة أكثر ملائمة للمقاطعات وشركات التجارة الخارجية التى استأثرت بأكثر من ٨٠٪ من صادرات الصين. أما فى حالة الصناعات الخفيفة والأعمال الفنية والحرف اليدوية فقد تم تقسيم النقد الأجنبى بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات بنسبة ٨٠:٢٠ وبالمثل كان التقسيم بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات فى صناعة الآلات والسلع الإلكترونية بنسبة ٦٥:٣٥[٨].

ولابد أن نشير فى نهاية هذه المرحلة إلى أن الاقتصاد الصينى، وبسبب معدلات النمو العالية التى حققها، بدأ يواجه ضغوطاً تضخمية، وهو أمر معتاد فى مثل هذه المرحلة الاقتصادية*.

### ٢-٣ المرحلة الثالثة (١٩٨٨-١٩٩١)

تمثل هذه المرحلة فى مراحل الإصلاح الاقتصادى فى الصين فترة تخفيض النفقات كرد فعل

* من الاسباب التى تفسر ارتفاع معدل التضخم فى الصين قانون انجل Engels .ففى القرن التاسع عشر اكتشف ارنست انجلز انه بزيادة دخول الأفراد تنخفض نسبة مايخصصونه للانفاق على الغذاء والكساء وبالمقابل يزداد الطلب على المنتجات الصناعية والخدمات مما يعنى انخفاض الطلب على ناتج القطاع الزراعى وزيادته بالنسبة للقطاع الصناعى والخدمات. وفى كثير من الأحيان قد لاينمو القطاع الصناعى وقطاع الخدمات بنفس سرعة نمو الطلب ويبدو أن هذه العلاقة تنطبق على كثير من البلدان النامية التى مرت بتجربة تنموية، وفى الحقيقة ان قانون انجلز لايعنى فقط الانتقال من السلع الزراعية الى الصناعية فقط وذلك لان استمرار ارتفاع الدخل قد يأخذ مظهر الانتقال بين السلع الصناعية نفسها.

للضغوط التضخمية التى ظهرت فى المرحلة السابقة، فقد نجحت الإصلاحات فى المرحلة الثانية فى تنشيط الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج. إلا أن سرعة نمو الطلب كانت أسرع من نمو الإنتاج، الأمر الذى أدى إلى ظهور بعض الضغوط التضخمية كما ذكرنا. ومنذ بداية عام ١٩٨٨ وصلت معدلات التضخم إلى رقمين مما أدى إلى تأجيل الخطط المتعلقة بالجولة الجديدة فى الإصلاحات فى مجال الأسعار. كذلك كانت هناك عودة إلى السيطرة على الأسعار فى إطار برنامج إعادة تصحيح الاقتصاد والذى فى ضوئه اتخذت السلطات الصينية العديد من الإجراءات منها إبطاء معدلات النمو.

من الدراسات التى بحثت العلاقة بين النمو والتضخم فى الصين تلك التى قدمها H.IMAI حيث وجد هذا الباحث بأن معدل النمو المرتفع والتقلبات الواسعة فى الاستثمارات الثابتة هى العوامل الأساسية فى التأثير على معدل التضخم. إضافة إلى ذلك أورد الباحث عوامل أخرى مؤثرة منها النمو السريع فى عرض النقد وكذلك دخول الأفراد وقد توصل H.IMAI، من خلال بناء نموذج اقتصادى كلى مبسط، إلى أن الزيادة الحاصلة فى الناتج بمقدار ١٪ تؤدى إلى زيادة فى معدل التضخم مقداره ٢,٦٪ فى حين أن الزيادة فى الاستثمارات الثابتة بمقدار ١٪ تؤدى إلى زيادة معدل التضخم بمقدار ٥,٩٪ (٩).

وبالرغم من أن إجراءات خفض النفقات قد نجحت فى تحقيق استقرار الاقتصاد لكنها أدت فى نفس الوقت إلى تباطؤ حاد فى الأداء الاقتصادى وخاصة فى القطاع الصناعى حيث حصل انخفاض فى أرباح المنشآت الصناعية وازدادت مديونيتها وتراكم لديها مخزون فى السلع وفى نهاية عام ١٩٩٥ لجأت الحكومة إلى تعزيز السياسات النقدية والاستثمارية من أجل تنشيط الاقتصاد. وانعكاسا لهذه الإجراءات بدا الاقتصاد بالازدهار بحلول عام ١٩٩١.

### ٢-٤ المرحلة الرابعة (١٩٩٢)

وسمة هذه المرحلة هى تعميق الإصلاحات الاقتصادية. لقد نجح برنامج تصحيح الاقتصاد فى المرحلة السابقة فى تخفيض معدلات التضخم ولكن على حساب تباطؤ النمو الاقتصادى والتراجع الجزئى فى الإصلاحات . ولكن فى بداية عام ١٩٩٢ أعلنت السلطات الصينية نهاية برنامج التصحيح والعمل على تسريع عملية الإصلاح الاقتصادى ووصلت العملية إلى ذروتها فى أكتوبر عام ١٩٩٢ عندما تبنى الحزب الشيوعى وجهه نظر الزعيم الصينى دينج هتسياوبنج التى تؤكد على أن

نظام السوق لا يتعارض مع المفاهيم الاشتراكية ودعا إلى إقامة اقتصاد السوق الاشتراكية. وبالرغم من أن دعوة هتسياوبج أدت إلى حدوث قفزة كبيرة فى الاستثمارات الثابتة إلا أنها أدت إلى عودة الضغوط التضخمية. وقد وصلت دعوة هتسياوبنج إلى ذروتها فى الدورة الثالثة للاجتماع الرابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الصين عام ١٩٩٣ .

لقد حددت هذه الدورة ، وبوضوح ، هدف خلق اقتصاد السوق الاشتراكية والتى تلعب فى إطارها قوى السوق الدور الأساسى فى تخصيص الموارد، ولكن فى ظل استمرار سيادة الملكية العامة للمنشآت . وكان التركيز الأساسى لهذه الاستراتيجية ينصب على تقوية الهيكل المؤسسى والبنية التحتية للاقتصاد وتعزيز التوجهات السوقية للاقتصاد عبر تشكيلة واسعة من الإصلاحات خاصة المالية والنقدية وما يتعلق بنظام التجارة والصرف الأجنبى كذلك تسريع إصلاح المنشآت الحكومية وتحويلها إلى منشآت حديثة مع إعطاء حرية للمديرين فيها [١٠].

## ثالثا: سمات المنهج الصينى فى الإصلاح الاقتصادى

كما ذكرنا سابقا ، اختلفت تجربة الإصلاح الاقتصادى فى الصين عما حدث فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق ، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف الظروف السياسية التى صاحبت عملية البدء بالإصلاحات فى هذه الدول حيث تميزت عملية الإصلاح الاقتصادى فى الصين بالعديد من السمات التى تعكس المنهج الصينى والخصوصية فى إجراء الإصلاحات الاقتصادية كان من أبرز معالمها ما يلى[١١] :

١- جرت عملية الإصلاح الاقتصادى فى الصين على أساس تجريبى. أى بمعنى إجراء الإصلاحات فى بعض المناطق فى الصين ومن ثم تعميمها على باقى المناطق فى حالة نجاحها وتطويرها وهذا الأسلوب كان يحمل فى طياته ، حسب وجهه نظر القادة الصينين، العديد من المزايا ، منها :

أ- أن الإجراءات الإصلاحية بهذه الطريقة يمكن تعديلها وتطويرها لتلائم كافة المناطق الصينية الشاسعة والتى تختلف من حيث التطور الاقتصادى والاجتماعى .

ب- أن نجاح هذه الإصلاحات بعد تطبيقها فى منطقة معينه يسهل على القادة الصينين الحصول على الدعم الكافى لإجراء إصلاحات اقتصادية أوسع فى مرحلة تالية . وهذا الأمر يعتبر

ضروريا لتجنب حالات الاضطراب الاجتماعى والصدمات السياسية التى يمكن أن تهدد عملية الإصلاح بكاملها.

جـ -أن من الضرورى، لجعل عملية الإصلاح فاعلة ومستمرة، أن تكون تدريجية لكى تعطى الوقت الكافى للصينين لبناء المؤسسات والهياكل والأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لعملية الإصلاح وتدريب الأفراد لكى تكون تواصلا مع عملية الإصلاح.

د- وأخيرا، استمرار الإطار الإدارى لنظام التخطيط بالرغم من تضاؤل فاعليته حتى يستطيع النظام الجديد أن يصبح فاعلا .

٢- من السمات المهمة للمنهج الصينى فى الإصلاح استخدام آليات وسيطة لتلطيف عملية التحول وجعلها أكثر انسيابية ما بين النظامين الاقتصاديين المختلفين ولتجنب الاضطرابات التى يمكن أن تنتج عن التحول من نظام إلى آخر. وفى هذه الآليات إنشاء مراكز لتبادل العملات الأجنبية بها فى مثل الشركات الصينية وكذلك إنشاء المناطق الاقتصادية المفتوحة وإعطاء بعض الصلاحيات للسلطات المحلية للقيام بسن التشريعات الخاصة بالتحول إلى نظام السوق .

٣- إن من السمات المميزة للمنهج الصينى فى الإصلاح محاولة القادة الصينين الحفاظ على السمة الاشتراكية للاقتصاد . فالسلطات الصينية لم تحث على تطبيق استراتيجية شاملة للخصخصة كما هو الحال فى بعض البلدان الاشتراكية السابقة .

## رابعا : الإنجازات الاقتصادية المتحققة

### ٤-١ النمو الاقتصادى

بعد البدء بالإصلاحات الاقتصادية تصاعد معدل النمو الاقتصادى فى الصين بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت معدلات النمو فى الناتج بالأسعار الحقيقية من ٦٪ فى المتوسط خلال ٢٥ عاما بين ١٩٥٣ - ١٩٧٨ إلى ٩٪ خلال الفترة ١٧٩ - ١٩٩٢ واستمر الناتج الحالى الإجمالي بالنمو السريع خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ ليصل إلى متوسط قدره نحو ١١٪ ويرجع هذا النمو إلى الزيادة الكبيرة فى إنتاجية عناصر الإنتاج وهو أمر سنشير إليه لاحقا.

**٤-٢ الزراعة:**

ساهم القطاع الزراعى بدوركبير فى زيادة الإنتاجية ونمو الناتج فى السنوات الأولى من الإصلاح. فقد نما الناتج الزراعى خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ بمعدل سنوى مقداره ٨,٨٪ إلا أن هذا المعدل انخفض إلى ٤٪ خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩١ .

لقد كانت الزراعة ، وحتى عام ١٩٧٨، تنظم من قبل الكوميونات والتى كانت تقسم إلى فرق ومجموعات عمل والتى تمثل الوحدة الأساسية للإنتاج . وكانت قرارات الإنتاج تتخذ من قبل السلطات العليا دون أن تأخذ هذه الأخيرة الظروف المحلية بالحسبان . وكانت أجور العمال تعتمد بالدرجة الأولى على دخل الفرقة وليس على إنتاجية العمل ومع ذلك فان السلطات قد سمحت للعاملين فى الكوميون بالحصول على قطعة أرض خاصة يمكن للعامل أن يزرع فيها بعض المحاصيل لغرض الاستهلاك العائلى أو بيع الفائض منها فى السوق . بناء على ما تقدم كان الإنتاج الزراعى فى ظل هذه الظروف يكفى بالكاد النمو السكانى الحاصل فى الصين .

وفى مستهل الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٧٩ برزت بشكل رئيسى سياسة الأسعار التشجيعية للمنتجات الزراعية وتم تشجيع وتنويع المنتجات الزراعية والتخصص فى بعض أنواعها بالإضافة الى تخفيف القيود على الأسواق الريفية وخارج المدن .

إن التجارب المختلفة والتى تضمنت العديد من الحوافز سواء للأشخاص أو للعوائل ، قد أدت فى نهاية الأمر إلى ظهور نظام المسئولية العائلى ( Household Responsibity System(HRS والذى بدأ فى عام ١٩٨٢ . وفى ظل هذا النظام تم تسليم مساحات الارض التى كانت مملوكة للتعاونيات إلى العوائل بعقد لفترة زمنية محددة. ويتحتم على رب العائلة تسليم حصة من الإنتاج إلى السلطات إضافة الى دفع الضرائب الزراعية والمساهمة فى الخدمات التعاونية. وبإمكان رب العائلة أن يتصرف بالجزء الباقى من الإنتاج الزراعى فى السوق أو بيعه إلى الدولة بأسعار تفاوضية وليست بأسعار محددة من قبل الدولة.

لقد نجحت الإصلاحات فى القطاع الزراعى فى زيادة الإنتاج بمقدار ضعف المعدلات السائدة فى الستينيات والسبعينيات. وبالرغم من أن هذا النجاح قد تحقق بفعل الأسعار التشجيعية من قبل الدولة إلا أنها تحملت هذا العبء من خلال المساعدات المالية للقطاع الزراعى ولم ترغب الدولة فى أن

يتحمل المستهلك فى المدن الزيادة فى أسعار السلع الزراعية وقد وصلت هذه المساعدات إلى أقصى مستوى عام ١٩٨٥.

ومن أجل تخفيف العبء المالى على الدولة تم التحول من نظام حصة الشراء الإلزامية إلى نظام الشراء بالتعاقد.

إن تطبيق هذا النظام أدى إلى انخفاض مباشر فى إنتاج الحبوب، وذلك لأن الفلاحين تحولوا إلى زراعة محاصيل نقدية مربحة. إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار فى البنية التحتية قد تقلص بتقلص عدد الكوميونات التى كانت تستخدم لتعبئة قوة العمل اللازمة لمثل هذه المشاريع. وبعد عدة سنوات ارتفع حجم الاستثمار فى القطاع الزراعى، وتم تقديم الأسعار التشجيعية من قبل الوكالات الحكومية والتى زادت فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. ونتيجة لذلك وصل الإنتاج فى الحبوب إلى ذروته مرة أخرى عام ١٩٩٥ الأمر الذى عزز تطبيق آلية دعم أسعار السوق وذلك لأن هذه الأسعار قد هبطت إلى مستوى أقل من مستوى الأسعار التشجيعية أو التعاقدية التى تقدمها الدولة. وهذا من شأنه أن يهدد مصالح الفلاحين.

إن واحداً من أهم تكاليف الإصلاح فى القطاع الزراعى هو الارتفاع الحاد فى الإعانات المالية التى قدمتها الدولة رغبة منها فى توفير الغذاء بسعر مناسب لسكان المدن[١٢].

### ٤-٣ الصناعات الريفية

إن واحداً من أهم نتائج الإصلاحات الاقتصادية فى القطاع الزراعى فى الصين هو الزيادة غير المتوقعة فى إقامة المشروعات الصناعية فى الريف والمدن الصغيرة. وقد استطاعت هذه المشروعات ان تمتص جزءاً كبيراً من قوة العمل الفائضة فى الريف واستخدامها فى مشاريع تدر قدراً كبيراً من العملة الصعبة.

إن الاستثمارات الصناعية فى المدن الكبيرة مهما بلغ حجمها فإنها غير قادرة فى الصين على امتصاص فائض قوة العمل الزراعى، لذلك وجدت الحكومة الصينية الحل فى تحويل جزء من هذا الفائض الى مشاريع تقام داخل المدن الصغيرة والتى تحتاج إلى رأس مال قليل نسبياً وهى بذلك تحقق ثلاثة أهداف فى آن واحد.

أ - رفع إنتاجية العاملين فى القطاع الزراعى*.

ب - تقليل حدة البطالة فى المدن الكبيرة والمشاكل الاجتماعية المرافقة لها.

ج - زيادة المتحصلات من النقد الأجنبى من جراء صادرات هذه المشروعات إلى الخارج.

ومنذ البداية سمح لهذه المشروعات بالإبقاء على جزء من الأرباح لتطوير نفسها وإعادة الاستثمار لرفع إنتاجيتها. إضافة الى ذلك عوملت هذه المشروعات معاملة ضريبية خاصة ، وسمح لها كذلك أن تبيع منتجاتها فى السوق بالاسعار السائدة . من جهة اخرى اتبعت هذه المشروعات نمطاً جديداً فى توزيع الدخل، حيث كانت الأجور تدفع سابقاً الى فريق العمل بكامله ومن ثم يتم توزيعه على اعضاء الفريق. أما فى حالة الصناعات الريفية فإن الاجور تدفع للعمال حسب الانتاجية مما حفز العاملين على العمل بشكل اكبر .

إن النجاح الذى حققته الصناعات الريفية لايستند على تغير شكل الملكية لانها ظلت مملوكة للجمعيات ولكنها استمدت نجاحها من توسيع نطاق قوى السوق فى تسيير تطورها .

إن النمو الكبير فى الصناعات الريفية أدى إلى تغير دراماتيكى فى صورة الاقتصاد الصينى وخاصة فى المدن الصغيرة والقرى والذى يقرب عددها ١٩ مليون قرية ومدينة صغيرة، وأدت الى تشغيل نحو ١٠٠ مليون عامل عام ١٩٩٢ من مجموع قوى العمل فى الريف والبالغة ٤٣٠ مليون عامل . ويقدر ناتج هذه الصناعات بنحو نصف الناتج المحلى الاجمالى للقطاع الزراعى وكذلك يقدر ناتج الصناعات الريفية بنحو ثلث إجمالى الناتج الصناعى فى الصين لعام ١٩٩٢ [١٣] .

### ٤-٤ الصناعة

شهد القطاع الصناعى بعد عام ١٩٧٨ نمواً ملحوظاً تحقق بفعل المنشآت غير الحكومية ومن ضمنها المشروعات الريفية والمشروعات الممولة اجنبياً. وكانت النتائج الأولية لعملية إصلاح المشروعات الصناعية زيادة فى معدل نمو الإنتاج من متوسط يبلغ ٦٪ للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الى

* يعود السبب فى ذلك الى قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Return الذى صاغه الاقتصادى ريكادو (Ricardo) فى القرن الماضى، فالزيادة المستمرة فى عنصر الانتاج المتغير( العمل) مع ثبات عنصر إنتاج آخر (الأرض) يعنى فى النهاية انخفاض الناتج المتوسط والناتج الحدى ( ناتج العامل الاخير ) وبالتالى فان نقل جزء من العمل من القطاع الزراعى إلى قطاعات أخرى يعنى زيادة الناتج الحدى والناتج المتوسط للعمال المتبقين فى القطاع الزراعى.

نحو ١٠٪ للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨، أما مساهمة المشروعات الحكومية فى اجمالى قيمة الإنتاج الصناعى فقد انخفضت من ٨٠٪ عام ١٩٧٨ إلى أقل من ٤٨٪ عام ١٩٩٢[١٤].

ومن المتوقع ألا يستمر هذا التناقص فى حصة القطاع الحكومى وذلك لأن هذا القطاع يعتبر المصدر الأساسى للاستخدام إضافة إلى قيامه بتحقيق متطلبات الرفاهية الاجتماعية مثل توفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية. ومما يؤكد ذلك أنه بالرغم من وجود قانون الإفلاس إلا أنه لم يستخدم إلا بشكل هزيل ومتواضع تجاه هذا القطاع.

لقد ظلت المشروعات الحكومية تتسم بالعمالة الزائدة وعدم الكفاءة وتنتج سلعا ذات نوعية رديئة وغير قادرة على منافسة السلع المنتجة فى المشاريع الخاصة. وجاء هذا بسبب السياسات السابقة حيث إن هذه المشروعات كانت تخضع فى جميع قراراتها السعرية والاستثمارية إلى عملية التخطيط المركزى من قبل الدولة وكانت ملزمة بتحويل جميع عائداتها إلى الميزانية الحكومية. وفى مرحلة تالية تلجأ إلى الدولة للحصول على الإعانات لمواجهة الخسائر التى تتكبدها وتعتمد على المنح القليلة فى مجال الاستثمار والتطوير. وكانت حوافز العمال قليلة وذلك لأن الأجور تتحدد وفق مستويات محددة إدارياً أما المسئولية الرئيسية لمدراء هذه المشاريع فكانت تحقيق الحصص الإنتاجية المطلوبة من المصانع التى يديرونها.

بناء على ذلك حاولت الإصلاحات الاقتصادية أن تزيد من استقلالية المؤسسات الحكومية دون تغيير شكل الملكية . وكان من ابرز معالم هذه الاستقلالية استبدال نظام تحويل الأرباح من المنشأة إلى الميزانية الحكومية بنظام الضرائب المباشرة . ومنذ عام ١٩٨٦ قلصت الحكومة حدة التدخل اليومى فى قرارات المنشآت عبر البدء بنظام التعاقدات وخاصة بالنسبة للمنشآت متوسطة وكبيرة الحجم . وفى ظل هذا النظام تتحدد الأهداف الخاصة بالمنشآت لثلاث أو اربع سنوات من حيث الإدارة والحصة من الإنتاج المخصصة للدولة والالتزامات المالية إزاءها . وبالرغم من أن فرض الضرائب المباشرة كان يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابى على كفاءة المشروع إلا انه قوض النظام الضريبى. فبالرغم من أن معدل ضرائب الشركات كان بحدود ٥٥٪ إلا أنه نادراً ماكان يطبق.

### ٤-٥ توزيع الدخل :

أدى النمو السريع خلال النصف الأول من عقد الثمانينات إلى تقلص واضح فى مساحة الفقر

بين السكان من ٢٨٪ عام ١٩٧٨ إلى أقل من ٩٪ عام١٩٨٤. فالزيادة فى إنتاج القطاع الزراعى وارتفاع معدل الإنتاجية أديا إلى انخفاض مستوى الفقر فى الريف من ٣٣٪ عام ١٩٧٨ إلى نحو ١١٪ عام ١٩٨٤. ومنذ ذلك الوقت كان هناك تقدم قليل فى هذا المجال بالرغم من زيادة الإنتاج الزراعى، ولعل السبب فى ذلك هو أن توسيع الصناعات الريفية والإصلاح فى القطاع الزراعى لم يتطور فى المناطق البعيدة والشرقية من البلاد بالشكل المطلوب وهى المناطق التى يرتفع فيها مستوى الفقر عن المناطق الأخرى .

## خامساً : لماذا هذا النمو الاقتصادى السريع فى الصين؟

كما ذكرنا سابقاً، نما الاقتصاد الصينى بمعدلات عالية فى السنوات الأخيرة. وهذا النمو مكن معدل دخل الفرد من أن يتضاعف أربع مرات فى العقد والنصف الأخيرين. وحاولت الدراسة التى قام بها كل من Mohsin Khan, Zuliu H.uأن تبحث الأسباب الكامنة وراء هذا النمو السريع للاقتصاد الصينى(١٥).

وقد أشار الباحثان إلى أن التراكم الرأسمالى لعب دوراً مهماً فى النمو الاقتصادى للصين خلال فترة التخطيط المركزى (١٩٥٢-١٩٧٨) وذلك لقدرة الدولة على تعبئة المدخرات والشروع فى القيام باستثمارات واسعة لبناء رأس المال المادى والبشرى من أجل تدعيم التصنيع السريع الذى اختارته الصين. وبالرغم من أن المعدلات التى تحققت كانت جيدة ومؤثرة إلا أنها كانت أقل من تلك المعدلات الاقتصادية التى استطاعت أن تبلغ قيما عالية فما هو السبب الرئيسى لهذا النمو؟

### نمو الانتاجية مصدر أساسى للنمو الاقتصادى فى الصين

طبقاً للدراسة السابقة فقد نما الدخل القومى فى الصين بمعدل متوسط مقداره ٧,٢٪ سنوياً خلال العقود الأخيرة حتى عام ١٩٩٤، وفى نفس الوقت كان هناك نمو غير اعتيادى فى الناتج فى الوقت الذى وصل فيه حجم الاستثمارات إلى ٢٧٪ من الدخل القومى، وتوسع الحجم الحقيقى لرأس المال بمعدل ٨,٦٪ سنويا(١٦).

جدول رقم (١)

معدل نمو الانتاجية فى فترات مختارة

(تغيير سنوى)

| البيان | ١٩٥٣-١٩٩٤ | ١٩٥٣-١٩٧٨ | ١٩٧٩-١٩٩٤ |
|---|---|---|---|
| الناتج | ٧,٢ | ٥,٨ | ٩,٣ |
| حجم رأس المال | ٦,٨ | ٦,٢ | ٧,٧ |
| الاستخدام | ٢,٦ | ٢,٥ | ٢,٧ |
| الانتاجية | ٢,١ | ١,١ | ٣,٩ |

**المصدر:** مكتب الإحصاء الحكومى فى الصين نقلاً عن:

Zuliu F.Hu & Mohsin S.Khan, P.112.

ومن الجدول رقم (١) نلاحظ بأن زيادة نمو الناتج من معدل ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٧٨ إلى ٩,٣٪ خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٤ لم يكن بسبب زيادة رأس المال أو حجم العمالة بالدرجة الأساسية وإنما جاء نتيجة النمو الكبير فى مستوى الإنتاجية والذى وصل إلى ٣,٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٩٤.

لكن السؤال المطروح الآن ماهى الأسباب التى تقف وراء هذه الزيادة فى الانتاجية . وفى الحقيقة أن الدراسة المشار إليها قد توصلت إلى بعض هذه العوامل منها :

١- كان هناك إعادة تخصيص للموارد الاقتصادية بشكل كبير وخاصة بالنسبة لعنصر العمل حيث تم انتقال هذا العنصر من القطاع الزراعى ذى الإنتاجية المنخفضة إلى قطاع الصناعات الريفية وقطاع الخدمات.

٢- سياسة الباب المفتوح التى انتهجتها الصين وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والتى استقطبت الاستثمارات الأجنبية والتى وصلت الى ٩٥,٦ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٤ . وقد استفادت الصين من هذه الاستثمارات فى مجال نقل التكنولوجيا سواء فى المجال الصناعى أو الادارى.

٣- زيادة الصادرات والتى ترتبط ارتباطا قويا بنمو الإنتاجية فى الصناعات المحلية . فالمنافسة العالمية فرضت على الصناعات الصينية تحديا جديدا بضرورة إدخال التكنولوجيا وتطبيق

افضل الأساليب لزيادة كفاءتها ومن ثم قدرتها التنافسية. (١٧)

إن التجربة الصينية فى مجال الصادرات وزيادتها سنويا قد اعتمدت على زيادة القدرة التنافسية للسلع الصينية فى الأسواق العالمية بدلا من اللجوء الى سياسة تخفيض العملة وهى السياسة الشائعة لدى بقية الدول النامية والتى تنطوى على استخدام موارد البلد الطبيعية وعمالته الرخيصة لتمكين المستهلك الغربى من شراء سلع وخدمات رخيصة إضافة إلى أن هذا التخفيض إن حدث فإنه فى رأى شنج هونج الباحث الصينى فى الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لن يكفى على الأرجح لتعويض التقلص الحاد فى القوه الشرائية للمستوردين الآسيوين حيث تهاوت قيمة العملات الآسيوية. إضافة إلى ذلك فإن التخفيض لن يكون ضروريا فى معظم الأسواق الأخرى التى لم تتأثر فيها الصادرات الصينية بل استمرت فى الزيادة (١٨).

## سادسا : الآفاق المستقبلية للاصلاحات الاقتصادية فى الصين

هل من الممكن أن يصبح الاقتصاد الصينى أكبر اقتصاد فى العالم ، من ناحية القوة الشرائية فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين، بالرغم من أن هذا الاقتصاد ما زال يمثل ثلث الناتج القومى الاجمالى لليابان مثلا وكذلك صادراته لاتمثل سوى ٣,٥٪ من إجمالى الصادرات العالمية؟

إن هذا السؤال كان محور الآراء التى قدمها كل من يورى دادوش ودونغ هى حيث يرجح الباحثان استمرار قدرة الصين على المنافسة فى المنتجات الصناعية ذات العمالة الكثيفة وذلك لوجود خزين هائل من الموارد الطبيعية والموارد البشرية غير المستغلة لحد الآن . فمن المعروف أن ٨٠٪ من صادرات الصين تأتى من (١١) مقاطعة ساحلية فقط تضم ٤٠٪ من إجمالى حجم السكان فى الصين وهذه المقاطعات تستأثر بالنصيب الأوفر من الاستثمارات والإنتاج، فنصيب الفرد فى شنغهاى من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ١٢٠٢ دولار فى حين يبلغ نصيب الفرد فى غرب الصين نحو ٢٢٦ دولارا فقط. وبالرغم من أن هذا التفاوت الكبير فى مستوى الدخول وكذلك التطور الاقتصادى والاجتماعى بين المناطق الساحلية الشرقية والمناطق الغربية النائية وما يمكن ان يؤديه من مشاكل اجتماعية فى المستقبل الا انه يمكن ان يساهم فى استمرار الصين فى التمتع بالميزة النسبية فى مجال التجارة الخارجية من خلال تصدير المنتجات ذات العمالة الكثيفة (١٩).

إضافة إلى ذلك فالصين تتمتع بميزة مهمه أخرى ألا وهى عودة هونج كونج إلى السيادة

الصينية بالرغم من أن العلاقة الوطيدة بينهما كانت مستمرة قبل تموز ١٩٩٧ . والمعروف أن هونج كونج تتمتع باقتصاد ديناميكى متطور . فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلى ٧٪ سنويا إرتفع دخل الفرد إلى أربعة أمثال ليصل الى ٢٢٧٧٠ دولار عا ١٩٩٥ . ويعد اقتصاد هونج كونج بين أكثر الاقتصادات انفتاحا فى العالم حيث تمثل الصادرات ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى [٢٠].

لقد عززت الإصلاحات الاقتصادية سبل التعاون بين هونج كونج والصين الأم حيث بدأت الصناعة بعد عام ١٩٧٨ بنقل مواطنيها من هونج كونج إلى جنوب الصين بعد الارتفاع الذى حصل فى تكلفة العمل والارض مقابل انخفاض تكلفة العمل والمرافق الأخرى فى الصين . وفى منتصف التسعينات كانت قرابة ٢٥ ألف شركة فى هونج كونج، تدير مصانع فى المناطق الجنوبية فى الصين وتستخدم ما يقارب ٤-٥ مليون عامل .

وبالمقابل أدى النقل السريع للعمليات الصناعية إلى الصين ومن ثم انتعاش النشاط التصديرى للصين الى انتعاش الخدمات المساعدة فى هونج كونج ومنها الخدمات التجارية والمصرفية ومن ثم حدث تحول هيكلى هائل لاقتصاد هونج كونج خلال الثمانينات والتسعينات. وعاد هذا التحول الهيكلى ليؤثر مرة اخرى على الاقتصاد الصينى حيث أصبحت هونج كونج المستثمر الأول فى الصين بنسبة ٧٠٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٢ مثلا إضافة الى قيامها بتصريف نصف صادرات الصين عبر مؤسساتها التجارية المتطورة [٢١] ومن المعروف ان لهونج كونج اكثر من ٥٠٠ مؤسسة مصرفية تضم مؤسسات الام ٨٠٪ فى اضخم ١٠٠ بنك فى العالم وتتجاوز الأصول الخارجية التى تحتفظ بها البنوك والمؤسسات التى تقبل الودائع ٦٠٠ مليار دولار مما جعل هونج كونج من أضخم المراكز المصرفية فى العالم . إضافة الى ذلك تحتل هونج كونج المرتبة الخامسة فى العالم من حيث رقم أعمال سوق صرف العملات الأجنبية، وبورصتها للأوراق المالية هى سابع أكبر بورصة فى العالم وثانى أكبر بورصة فى آسيا من حيث الرسملة عن طريق السوق . لذلك تقوم هونج كونج برسملة تصل إلى حوالى أربعة أضعاف الرسملة التى تقوم بها بورصة شنغهاى وبورصة سينزين للأوراق المالية مجتمعتين . ومنذ عام ١٩٩٣ صارت المشاريع الصينية قادرة على جمع رأس المال عن طريق إصدار أسهم يتم تداولها فى هونج كونج [٢٢] .

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من توسع الاوراق المالية فى الصين بسرعة وخاصة بورصة شنغهاى عام ١٩٩٠ وبورصة شينزين عام ١٩٩١ وجذب انتباه المستثمرين الأجانب إلا أن دورها

مازال محدوداً فى النظام المالى المحلى كما أن اعتمادها على آليات السوق لايزال يتم فى نطاق ضيق(٣٢) .

وبالرغم من عودة هونج كونج إداريا إلى الصين فإنها ، وحسب الاتفاق المبرم مع بريطانيا ستحتفظ بنظامها النقدى والمصرفى حيث ستحتفظ بعملتها الدولار وتستمر فى المشاركة فى المنظمات الدولية والانضمام إلى المعاهدات الدولية . وعلى سبيل المثال فإن السلطة النقدية لهونج كونج مشاركة فى اتفاقية IMF الجديدة للاقتراض . ويلعب هذا الوضع الخاص لهونج كونج دورا مهما فى استمرار التدفقات المالية إلى الصين وزيادة تصريف الصادرات عبر هونج كونج . لذلك فمن المفارقة أن تحتفظ الاشتراكية الصينية بتوأم رأسمالى لها وهى تعبر إلى القرن الحادى والعشرين .

وقبل أن نختتم دراستنا هذه لابد أن نشير إلى أن طريق استمرار الصين بالنمو فى ظل إصلاحاتها الاقتصادية ليس مفروشا بالورد . فقد اضطرت الصين إلى تخفيض معدل نموها منذ عام ١٩٩٤ للحد من ارتفاع معدلات التضخم التى وصلت إلى ٢١,٦٪ . وخوفا من تفاقم هذه الظاهرة والآثار السلبية التى تتركها سواء على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى سعت الصين إلى إتباع سياسة نقدية متشددة كان من أبرز معالمها خفيض عرض النقد بحيث لا يتجاوز ١٨٪ بالنسبة لـ $M_1$ و٢٣٪ بالنسبة لـ $M_2$*. أما من حيث إجمالى الاستثمارات الثابتة والتى تعتبر مصدرا من مصادر التضخم فى الصين ، فقد كان معدل النمو فى النصف الأول فى عام ١٩٩٧ نحو ١١٪ فى حين كان ١٢,٧٪ لنفس الفترة فى عام ١٩٩٦ و١٧,٥ ٪ لعام ١٩٩٥ . وقد نجحت الصين فى معركتها ضد التضخم حيث انخفض معدل نمو المستوى العام للأسعار إلى ٣٪ سنويا عام ١٩٩٧ دون أن تضطر إلى مقايضة ذلك بمعدلات مرتفعة من البطالة حيث استقر هذا المعدل عند ٣-٤٪ ، إلا أن انخفاض معدل التضخم كان بالتأكيد على حساب انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى كما يتبين من الجدول رقم (٢) .

---

* $M_1$ = العملة فى التداول + الودائع الجارية

$M_2$ = $M_1$ + الوادئع الادخارية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية

جدول رقم (٢)

مؤشرات مختارة ( ١٩٩١ - ١٩٩٩ ) عن الاقتصاد الصينى

| المؤشرات | ٩١ | ٩٢ | ٩٣ | ٩٤ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ | *٩٨ | *٩٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١- الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٪ | ٩,٣ | ١٤,٢ | ١٣,٥ | ١٢,٦ | ١٠,٥ | ٩,٦ | ٨,٨ | ٧,٥ | ٨,٠ |
| ٢- الناتج الصناعى الحقيقى ٪ | - | ٢٧,٥ | ٢٧,٣ | ٢٤,٢ | ٢٠,٣ | ١٢,٧ | ١٠,٩ | ١٠,٠ | - |
| ٣- المستوى العام للاسعار ٪ | ٢,٨ | ٥,٤ | ١٣,٢ | ٢١,٧ | ١٤,٨ | ٦,١ | ٠,٨ | ٢,٠ | ٢,٥ |
| ٤- معدل البطالة ٪ | ٢,٣ | ٢,٤ | ٢,٦ | ٢,٨ | ٢,٩ | ٣,٠ | ٤,٠ | ٤,٥ | - |
| ٥-الصادرات(مليار دولار) | ٧٢ | ٨٥ | ٩٢ | ١٢١ | ١٤٩ | ١٥١ | ١٨٣ | ١٩٢ | ٢١٠ |
| ٦-الواردات ( مليار دولار) | ٦٤ | ٨١ | ١٠٤ | ١١٦ | ١٣٣ | ١٣٩ | ١٤٢ | ١٥٤ | ١٨٠ |
| ٧-الميزان التجارى (مليار دولار) | ٨ | ٤ | -١٢ | ٥ | ١٦ | ١٢ | ٤١ | ٣٨ | ٣٠ |
| ٨- ميزان الحساب الجارى | ١٣ | ٦,٤ | -١٢ | ٧,٧ | ١,٦ | ٧,٢ | ١٨,٠ | ١٦,٠ | - |
| ٩-اجمالى الدين الاجنبى | ٦١ | ٦٩ | ٨٣ | ٩٣ | ١٠٦ | ١١٦ | ١٣١ | ١٥٠ | - |
| ١٠-الاحتياطيات الرسمية فى العملةالاجنبية | ٢٢ | ١٩ | ٢١ | ٥٢ | ٧٤ | ١٠٥ | ١٤٠ | ١٦٥ | - |
| ١١-سعر صرف اليوان مقابل الدولار | ٥,٣ | ٥,٥ | ٥,٧ | ٧,٧ | ٨,٦ | ٨,٣ | ٨,٣ | ٨,٣ | - |

**المصدر:**

Bank Austria, ASIA-EXTRA Report (Vienna, July 1998), P.17

* تنبؤات

م/الفقرات من ١-٤ نسب مئوية

الفقرات من ٥-١٠ مليار دولار امريكى

ان هناك بالتأكيد عدة تحديات تواجه الإصلاحات الاقتصادية الصينية فى المستقبل لعل من أبرزها مايلى :-

١- أزمة الشركات المملوكة للدولة وسعى السلطات الصينية الى خصخصتها وماتثيره هذه العملة من مشاكل وصراعات اجتماعية ، خاصة إذا علمنا أن هذه الشركات تقوم بتوظيف ١٠٠ مليون فرد.(٢٤)

٢- استمرار الوضع المالى الصعب لهذه الشركات. فإلى جانب الإدارة الضعيفة وعدم قدرتها على التكيف مع تغييرات السوق إضافة إلى الإنتاجية المنخفضة تعانى هذه الشركات من المديونية العالية . ففى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٦ بلغ إجمالى مديونية هذه الشركات نحو ٦٢٠ مليار دولار أمريكى(٢٥).

٣- نجاح السلطات الصينية فى استمرار المستعمرة السابقة هونج كونج بالنجاحات الاقتصادية التى حققتها فى ظل الإدارة البريطانية لأن فشل القيادة الصينية فى الاستمرار بتحقيق هذا النجاح

سيصيب السمعة الصينية بضرر كبير مما يؤكد الاعتقاد بأن بقاء المستعمرة فى ظل الإدارة البريطانية كان أفضل للمستعمرة وللصين معاً . إضافة إلى ذلك فإن تراجع الأداء الاقتصادى فى هذه المستعمرة سيفقد الصين ثقة المستثمرين والمؤسسات الأجنبية. وبالتالى الاستثمارات الأجنبية إضافة إلى تصريف صادراتها إلى مختلف أنحاء العالم.

٤- أما التحدى الآخر فهو التفاوت فى النمو الاقتصادى بين المناطق الصينية الشرقية والساحلية، المتطورة من جهة وبين المناطق الغربية النائية ومن شأن هذا التفاوت خلق اضطرابات سياسية واجتماعية غير مرغوبة للصين .

إن النجاح فى مواجهة هذه التحديات يشكل انعطافه مهمة فى مسيرة النجاح الصينى فى المجال الاقتصادى، هذا البلد الذى لاتقاس قوته بوضعه الحالى وإنما بإمكانات النمو التى يمتلكها فى المستقبل وبالتالى سنرى الاشتراكية الصينية تعبر إلى القرن القادم باقتدار عال حتى وإن كان هذا العبور على جسر رأسمالى.

## " ملخص "

كانت هناك عدة أسباب دعت إلى اختيار هذا الموضوع لعل من أهمها معدلات النمو العالية التى حققها الاقتصاد الصينى إضافة إلى بلوغه هدف الأمن الغذائى للسكان البالغين ١,٢ مليار وبخاصة النجاح النسبى فى تجاوز الأزمة الآسيوية التى عصفت بدول جنوب شرق آسيا .

لقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية فى الصين فى وقت مبكر نسبياً مقارنة بالتجارب الاشتراكية الأخرى إضافة إلى ذلك فإن تجربة الصين الإصلاحية قد بدأت فى وضع مختلف نوعاً ما عن الوضع الذى بدأت فيه الدول الاشتراكية الأخرى .

فى جانب آخر، سبقت عملية الإصلاح الاقتصادى نقاشات واسعة داخل الحزب الشيوعى الصينى وصلت إلى ذروتها فى الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٧٨ حيث انتصر التيار الإصلاحى بقيادة دينج هتسياوبنج الذى أعطى الضوء الأخضر لبدء الاصلاحات والتى شملت إعطاء دور متزايد لقوى السوق لأن تلعب دورها فى تخصيص الموارد إضافة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ليمارس نشاطه . وبالتالى بدأت الصين التخلص من إرث كبير بدأ منذ عام ١٩٤٩ تمثل فى سيطرة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية.

تاريخيا، مرت عملية الاصلاح الاقتصادى، والتى مازالت مستمرة ، بأربع مراحل لحد الآن. اشتملت المرحلة الأولى منها بالإصلاحات فى القطاع الزراعى فى حين شهدت المرحلة الثانية توسيع نطاق الإصلاحات لتشمل فتح مناطق خاصة على الساحل الشرقى لاجتذاب رأس المال الأجنبى إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضاً تصاعد معدلات التضخم مما جعل المرحلة الثالثة تتسم بتخفيض النفقات لمواجهة هذه المشكلة. أما المرحلة الرابعة والتى مازالت مستمرة فقد شهدت تعميق الإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد النجاح الذى حققته السلطات الصينية لمكافحة التضخم ، رغم أن تحقيق هذا الهدف كان على حساب تخفيض معدلات النمو للاقتصاد الصينى.

إن حقائق الجغرافيا فرضت على القيادة الصينية أن تجرى عملية الإصلاح الاقتصادى على أساس تجريبى أى بمعنى إجراء الإصلاحات فى بعض المناطق ومن ثم تعميمها على باقى المناطق فى حالة نجاحها .

لقد حقق الاقتصاد الصينى معدلات نمو عالية وكان احد أهم الأسباب التى تقف وراء هذا الإنجاز النمو الحاصل فى الإنتاجية والذى وصل إلى ٣,٩٪ للفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٤ بعد أن كان ١,٠٪ فى الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٨. ويبدو أن الاقتصاد الصينى مازال محتفظاً فى تحقيق معدلات النمو العالية بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية غير مستغلة وخاصة فى المناطق الغربية فى البلاد، الأمر الذى يجعل من السلع الصينية تستمر فى التمتع بالقدرة التنافسية فى الاسواق العالمية. ومما يعزز حالة التفاؤل بمستقبل الاقتصاد عودة التوأم الرأسمالى هونج كونج إلى الوطن الأم ومايمكن أن تساهم به هذه العودة فى تعزيز الصادرات من جهة وزيادة واستمرار التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية لدعم مسيرة الإصلاحات فى هذا البلد من جهة أخرى.

# المراجع

١- **صحيفة العرب** الصادرة فى لندن ١٩٩٧/١٢/٢٢ .

٢- Michael W.Bell , Hoe Ee Khor , and Kalpana Kochhar , China at the Threshold of a Market Economy , **Occasional Paper 107 , IMF** , Sep , 1993 , P.I.

٣- Jeffrey Sachs & Wing Woo , " Structural Factors in the Economic Reform

of China , Eastren Europe , and Former Soviet Union , **Economic Policy : A European Forum** , Vol 9 (April 1994 ) Quoted From : Hassanali Mehran and Others, Monetary & Exchange System Reforms in China , **IMF, Occasional Paper** (141) , Sep , 1996 , P.3.

٤- لمزيد من الاطلاع والتفاصيل ، انظر :

Michael W.Bell , Hoe Ee Khor , and Kalpana Kochhar , **Op. Cit.**, PP.2-4

٥- Michael W.Bell, **Op. Cit.**, P.3.

٦- ارفند باناغاريا ، "مالذى نتعلمه من استراتيجية الصين فى التصدير" ، **مجلة التمويل والتنمية**، يونية ١٩٩٥، ص ٣٢ .

٧- Michael W.Bell , **Op. Cit.**, P.3.

٨- ارفند باناغاريا ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٣ .

٩- H.IMAI, **Output - Inflation Tradeoff,** Tokyo : Institute of Developing Economics, 1997 .

١٠- للإطلاع على المزيد حول المراحل التاريخية لتطور الإصلاحات الاقتصادية ، أنظر :

IMF , **World Economic Outlook** , Oct, 1997, PP. 120 .

١١- Michael W.Bell , **Op. Cit.**, PP.4-5.

١٢- **Ibid.**, PP.16-17.

١٣- **Ibid.**, P.17.

١٤- **Ibid.**, P.59.

١٥- Zuliu F. Hu & mohsin S.Jhan, " Why is China Growing So fast ? " **Staff papers , IMF** , Vol. 44 (march 1997), PP 103 - 131 .

١٦- **Ibid.**, P.115.

١٧- **Ibid.**, P.117.

١٨- **صحيفة الشرق الأوسط** ، لندن: ١٦ شباط ١٩٩٨ .

١٩- يورى دادوش ودونغ هى ،"الصين : قوة جديدة فى التجارة العالمية"، **مجلة التمويل والتنمية**، يونيه ١٩٩٢ ، ص ٣٦ .

٢٠- اسم م. حسين ، "هونج كونج ، الصين فى مرحلة انتقال"، **مجلة التمويل والتنمية** ، سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ٣ .

٢١- ارفند باناغاريا، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٤ .

٢٢- اسم م.حسين ، **مصدر سبق ذكره** ،ص ٤ .

٢٣- مايكل سبنسر، "اسواق الاوراق المالية فى الصين" ، **مجلة التمويل والتنمية** ، يونيه ١٩٩٢، ص ٢٨ .

٢٤- Bank Austria , **ASIA-EXTRA Report** , (Vienna , Nov. 1997) ,p.170 .

٢٥- Bank Austria , **ASIA - EXTRA Report** , (Vienna , April , 1997) , p. 16.